

**مرسوم تنفيذي رقم 09 - 305 مؤرخ في 20 رمضان  
عام 1430 الموافق 10 سبتمبر سنة 2009، يتعلق  
بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي.**

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير التضامن الوطني  
والأسرة والجالية الوطنية بالخارج،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85-3  
و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 11 المؤرخ في 21  
رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق  
بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 13 المؤرخ في 21  
رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق  
بحوادث العمل والأمراض المهنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 34 المؤرخ في 19  
جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985  
الذي يحدد اشتراكات الضمان الاجتماعي لأصناف  
خاصة من المؤمن لهم اجتماعيا، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 09 المؤرخ  
في 19 محرم عام 1429 الموافق 27 يناير سنة 2008  
الذي يسند إلى وزير التضامن الوطني سلطة الوصاية  
على وكالة التنمية الاجتماعية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 90 المؤرخ  
في أول ربيع الأول عام 1429 الموافق 9 مارس سنة  
2008 والمتضمن إحداث بابين وتحويل اعتماد إلى  
ميزانية تسيير وزارة التضامن الوطني،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 - 128  
المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل  
سنة 2009 والمتضمن تجديد مهام الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 - 129  
المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل  
سنة 2009 والمتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 232  
المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق 29 يونيو سنة  
1996 والمتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية  
وتحديد قانونها الأساسي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 471  
المؤرخ في 7 شعبان عام 1417 الموافق 18 ديسمبر  
سنة 1996 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح  
النشاط الاجتماعي في الولاية وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 307  
المؤرخ في 27 رمضان عام 1429 الموافق 27 سبتمبر  
سنة 2008 والمتعلق بالخلايا الجوارية للتضامن،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 380  
المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 الموافق 26 نوفمبر  
سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير التضامن الوطني  
والأسرة والجالية الوطنية بالخارج،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** يهدف هذا المرسوم إلى تحديد الإطار  
العام المتعلق بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي لفائدة  
الأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية والذي يدعى في  
صلب النص " الجهاز " وتحديد كفاءات تطبيقه.

**الفصل الأول**

**أحكام عامة**

**المادة 2 :** يرمي الجهاز إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الإدماج الاجتماعي للشباب بدون دخل و في  
حالة هشاشة اجتماعية، لاسيما الذين يتعرضون  
للتسربات المدرسية،

- تثمين نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية،  
لاسيما في البلديات والمجالات ذات التغطية غير  
الكافية أو المستغلة بصفة غير كافية،

- محاربة الفقر والتمهيش .

**المادة 3 :** يخض الجهاز مجالات النشاطات ذات  
المنفعة العمومية والاجتماعية، لاسيما حماية البيئة  
والنشاطات المرتبطة بالتراث المادي والفلاحة  
والصناعة التقليدية والسياحة والثقافة والخدمات  
وتشجيع المهارات وتطوير النشاطات ذات المصلحة  
المحلية وكذا صيانة المؤسسات الاجتماعية والطبية  
الاجتماعية ومساعدة الأشخاص المسنين ومرافقتهم  
ومساعدة الأشخاص المعوقين في المنزل.

**المادة 4 :** يستفيد الأشخاص المدمجون في الجهاز  
من خدمات التأمينات الاجتماعية في مجال المرض  
والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية طبقا  
للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

## الفصل الثاني

### شروط التأهيل

**المادة 5 :** يؤهل للاستفادة من الجهاز، الأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية والذين يستوفون الشروط الآتية:

- أن يكونوا جزائري الجنسية،
- أن يكونوا في حالة عدم نشاط،
- أن يكونوا بدون دخل،
- أن يكونوا بالغين 18 إلى 40 سنة.

**المادة 6 :** يتم تنصيب الأشخاص المدمجين في الجهاز المذكور في المادة الأولى أعلاه، لدى الهيئات المستقبلية الآتية:

- الجماعات المحلية،
- الإدارات العمومية،
- المؤسسات العمومية و الخاصة،
- المؤسسات والهيئات المتدخلة في الميدان الاجتماعي والخدمات،
- الحرفيون،
- الجمعيات،
- التعاونيات الفلاحية.

**المادة 7 :** تنشأ لجنة ولائية تكلف بالدراسة والفصل في تأهيل المستفيدين من الجهاز وانتقاء هيئات الاستقبال وتدعى أدناه " لجنة الانتقاء " .

**المادة 8 :** تحدد تشكيلة لجنة الانتقاء وسيرها وكذا معايير تأهيل الهيئات والمستفيدين من الجهاز بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني .

**المادة 9 :** يتعين على الأشخاص المترشحين للجهاز تسجيل أنفسهم لدى مصالح مديرية النشاط الاجتماعي للولاية.

**المادة 10 :** تسجل عروض وطلبات الإدماج في الجهاز لدى مصالح مديرية النشاط الاجتماعي للولاية المكلفة بمعالجتها.

**المادة 11 :** تكون الاستفادة من هذا الجهاز موانعة لكل استفادة من جهاز آخر مماثل تقرره الدولة.

## الفصل الثالث

### مدة الإدماج والتعويض

**المادة 12 :** تحدد مدة الإدماج بسنة (1) واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

**المادة 13 :** يتقاضى المستفيدون المذكورون في المادة 5 أعلاه والمدمجون في الجهاز تعويضا شهريا يقدر بستة آلاف (6 000 دج).

**المادة 14 :** يمكن المستفيدين المذكورين في المادة 5 أعلاه والمدمجين في الجهاز أن يستفيدوا من تكوين يتوافق مع المهام المسندة إليهم ضمن الهيئة المستقبلية أو مؤسسة للتكوين المهني.

**المادة 15 :** يتم إبرام عقد بين المستفيد والهيئة المستقبلية ومديرية النشاط الاجتماعي للولاية ووكالة التنمية الاجتماعية.

**المادة 16 :** تسير العلاقات بين الهيئة المستقبلية ومديرية النشاط الاجتماعي للولاية بموجب اتفاقية يحدد نموذجها بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني.

## الفصل الرابع

### تسيير الجهاز ومراقبته

**المادة 17 :** تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير الجهاز بالاتصال مع مديرية النشاط الاجتماعي للولاية.

تحدد العلاقات بين وكالة التنمية الاجتماعية ومديرية النشاط الاجتماعي للولاية بموجب اتفاقية.

**المادة 18 :** تتولى وكالة التنمية الاجتماعية بالاتصال مع مديرية النشاط الاجتماعي للولاية متابعة المستفيدين وكذا تقييم الجهاز ومراقبة تنفيذه.

**المادة 19 :** يتعين على المستفيد ما يأتي:

- إنهاء فترة الإدماج الاجتماعي طبقا للعقد،
- احترام النظام الداخلي للهيئة المستقبلية،
- إعلام مصالح مديرية النشاط الاجتماعي للولاية في حالة حصوله على تشغيل .

**المادة 20 :** يتعين على الهيئة المستقبلية ما يأتي:

- توفير الشروط الملائمة للإدماج الاجتماعي للمستفيدين،

**الفصل الخامس****أحكام مالية**

**المادة 23 :** تسجل النفقات المتعلقة بتمويل الجهاز بعنوان ميزانية الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني.

**المادة 24 :** تسيير وكالة التنمية الاجتماعية المخصصات المالية الممنوحة للجهاز.

**المادة 25 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 رمضان عام 1430 الموافق 10 سبتمبر سنة 2009.

**أحمد أويحيى**

- مرافقة المستفيدين خلال فترة الإدماج الاجتماعي وتأطيرهم ،

- إخطار في حالة فسخ العقد من جانب واحد مديرية النشاط الاجتماعي للولاية ووكالة التنمية الاجتماعية والمستفيد في أجل شهر قبل تاريخ فسخ العقد.

**المادة 21 :** يترتب على الفسخ غير المبرر للعقد من طرف المستفيد توقيف دفع التعويض المنصوص عليه في المادة 13 أعلاه وكذا فقدان الحق في التأهيل في الجهاز.

**المادة 22 :** يترتب على الفسخ غير المبرر للعقد من طرف الهيئة المستقبلية، فقدان الأهلية للجهاز.